الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

فإن الله سبحانه وتعالى بحكمته وعلمه أنزل كتابه القرآن على عباده ليكون شفاء ورحمة للمؤمنين، فقال في محكم تنزيله: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ٨٢﴾ [١]. وجعل كتابه هاديا ومبينا وفرقانا بين الحق والباطل، فمن لا يأخذ به ولا يهتدي به فقد ضلّ السبيل، قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [٢]، وقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ١٥٣﴾ [٣].

وقد تكفل نفسه بحفظ دينه وكتابه من الضياع والتحريف والتغيير، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [٤]، فمن مقتضى حفظ الله دينه وكتابه،

---

[١] سورة الإسراء، الآية: ٨٢.

[٢] سورة البقرة، الآية : ١٨٥.

[٣] سورة الأنعام الآية: ١٥٣.

[٤] سورة الحجر، الآية: ٩.

أنه حفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم التي هي المصدر الثاني في الإسلام وهي أصل من أصول دين الله عز وجل ومفسر لكتاب الكريم.

فسنة النبي صلى الله عليه وسلم هي أحد قسمي الوحي الإلهي الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالسنة وحي من الله، فلا يتكلم النبي صلى الله عليه وسلم من شهوته وهواه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ٤﴾ [٥].

فمنزلتها منزلة القرآن في الإستدلال، لا يجوز التفريق بينهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ألا إني أوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه)[٦]. فالإمام أحمد لما سئل عن الحديث الذي روي أن السنة قاضية على الكتاب، قال: " مَا أَجْسِرُ عَلَى هَذَا أَنْ أَقُولَهُ وَلَكِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ الْكِتَابَ وَتُعَرِّفُ الْكِتَابَ وَتُبَيِّنُهُ."[٧]، بهذا تبين أن السنة عظيم شأنها، لا سيما أن القرآن يحتاج إليها في تفصيل مجمله، وتقييد مطلقه، وشرح غريبه، وتوضيح أحكامه.

---

[٥] سورة النجم، الآية: ٣-٤.

[٦] أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داود تحقيق شعيب الأرنؤوط، (دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ)، ج. ٧، ص. ١٣، رقم ٤٦٠٣.

[٧] الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الكفاية في علم الرواية، (جمعية دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ)، ص.١٤.

وقد تنوعت جهود أهل العلم في نشرها وتعليمها حفظا ورواية وتأليفا، وأشهرهم من ألف فيها أصحاب الكتب الستة وعلى رأسهم الشيخان. وسار من بعدهم على هذا المنوال بصفة أخص خدمة لها شرحا وبيانا للغريب وتخريجا. فتأتي مؤلفاتهم كالتكميل والاستدراك عليه، وغيرهما من أنواع الخدمة.

وأشهر من ألف في الاستدراك على سابقيه هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت. ٤٠٥هـ) بتأليف كتاب "المستدرك على الصحيحين". ألف هذا الكتاب بطلب جماعة من أهل العلم بمدينته أن يجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتجّ بمثلها البخاري ومسلم، فإنه رحمه الله أراد أن يستدرك الاحاديث التي لم يخرجاها البخاري ومسلم في صحيحيهما وهي صحيحة[٨].

فمن المعلوم عند أئمة الحديث وطلابه أنه وقع التساهل للإمام الحاكم في تصحيح الحديث. قال ابن صلاح في مقدمته: " وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"[٩]. قال أبو سعد الماليني: "طالعت المستدرك فلم أجد فيه حديثا على شرط

---

[٨] الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمي، ١٩٩٠م)، ج. ١، ص. ١.

[٩] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة علوم الحديث تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، (دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، ص. ٨٨.

الشيخين"[١٠]، وإن كان في هذا الكلام مبالغة، وقد عقّب على كلامه الذهبيّ فقال: " وهذا غلو وإسراف بل فيه جملة وافرة على شرطهما وجملة كبيرة على شرط أحدهما ولعل مجموع ذلك نحو النصف وفيه نحو الربع صح سنده وإن كان فيه علة قال وما بقي وهو الرابع فيه المنكر والضعيف والموضوع وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا"[١١].

وقد اعتذر له بعض العلماء في هذه المسألة، قال ابن حجر: " وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه من غير المملى شيئا لا يذكره إلا بالإجازة، قال: والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده"[١٢].

---

[١٠] السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ)، ج. ٤، ص. ١٦٥.

[١١] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام تحقيق بشار عواد، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٣هـ)، ج. ٩، ص. ٩٨.

[١٢] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، (دار الطيبة، ١٤٣١هـ)، ج. ١، ص. ١١٣.

وورد كذلك بعض التنبهات كما قال الزركشي عن ابن دحية: " يجب على طلبة الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله؛ فإنه كثير الْغلط بيِّن السقط، وَقد قَالَ على مالك وأهل المدِينَة فِي كتاب الْمدْخل ما لا علم له به"[١٣].

ومن هذا المنطلق، فقد رغب الباحث في المشاركة لخدمة السنة النبوية وإحياءها وذلك بتخريج بعض أحاديث في كتاب المستدرك، وتطبيق منهج المحدثين في تخريج الأحاديث، ودراستها سندا ومتنا ولمعرفة وقوع التساهل للحاكم في هذه الأحاديث أو عدمه.

ويكون هذا البحث لاستيفاء شروط التخرج ونيل الدرجة الجامعية (S.Ag.) بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، ويكون عنوانه:

تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (٩٢٤-٩٢٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة

الفصل الثاني: تحديد المسائل

من خلال خلفية البحث يمكن تحديد المسائل الآتية:

---

[١٣] الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، النكت على مقدمة ابن صلاح تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، (الرياض: أضواء السلف، ١٤١٩هـ)، ج. ١، ص. ٢٢٣.

١- من أخرج هذه الأحاديث سوى المؤلف؟

٢- ما درجة أحاديث المستدرك للحاكم رقم (٩٢٤-٩٢٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة؟

٣- هل وقع تساهل الحاكم في تلك الأحاديث؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

بناء على ما ذكر في تحديد المسائل تكون أهداف البحث ما يلي:

١- معرفة من أخرج هذه الأحاديث سوى المؤلف.

٢- معرفة درجة أحاديث المستدرك للحاكم رقم (٩٢٤-٩٢٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة صحة وضعفا.

٣- معرفة وقوع تساهل الحاكم في الحكم على هذه الأحاديث وعدمه.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

بعد أن قام الباحث بالمطالعة على البحوث والرسائل العلمية بهذا الموضوع لم يجد من يكتب بهذا العنوان، إلا أن هناك بعض البحوث لها تعلق بالإمام الحاكم وكتاب المستدرك، منها ما يلي:

أولا، "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيقا" هو مشروع من البحوث العلمية التي كتبها الباحثون لنيل درجة الدكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة، وبلغ عدد الباحثين اثني عشرة شخص، منهم:

١) سلمى بنت سليم بن سليم الحربي، سنة ٢٠١٨، رقم ٥٣٨٢ إلى ٥٣٩٢[١٤].

٢) نورة بنت علان بن علي الكندري، سنة ٢٠١٧، رقم ٢٩٣٨ إلى ٣٤٢٧[١٥].

٣) عبد العزيز بن عبد المحسن الحبيب، سنة ٢٠١٥، رقم ٦٨٦٤ إلى ٧٣٥٥[١٦].

ويشابهها هذا البحث جانب النقاش في كتاب "المستدرك على الصحيحين"، ويفترقان في كون أن هذه الرسائل في جانب التحقيق للكتاب مع دراسة أحاديثه مختصرة، وأما الباحث فسيقوم بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة.

---

[١٤] الحربي، سلمى بنت سليم بن سليم، المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من حديث رقم ٥٣٨٢ إلى حديث رقم ٥٨٩٢ آخر فضل عبد الله بن عدي رضي الله عنه، (رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى)، ٢٠١٨.

[١٥] الكندري، نورة بنت علام بن علي، المستدرك علي الصحيحين للإمام الحاكم من الحديث ٢٩٣٨ إلي الحديث ٣٤٢٧ نهاية باب (قال جبريل بإصبعه) دراسة وتحقيقا رسالة علمية، (رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى)، ٢٠١٧.

[١٦] الحبيب، عبد العزيز بن عبد المحسن، المستدرك علي الصحيحين للإمام الحاكم من الحديث ٢٩٣٨ إلي الحديث ٣٤٢٧ نهاية باب (قال جبريل بإصبعه) دراسة وتحقيقا رسالة علمية، (رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى)، ٢٠١٥.

ثانيا، أنس الجاد الذي كتب بحثا بعنوان "مدى تساهل الحاكم دارسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع" لعام ٢٠١٨[١٧]، ويتشابه البحثان من موضوعهما في الإمام الحاكم ومستدركه، ويفترقان في كون هذا البحث دراسة مقارنة بين تصحيح الحاكم على بعض الأحاديث في مستدركه وبين حكم الذهبي على بعض الأحاديث في المستدرك بالوضع، وأما الباحث سيقوم بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة.

ثالثا، عزيز محمد رشيد الدايني الذي كتب بحثا بعنوان "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي" لعام ٢٠٠٦[١٨]، ويتشابه البحثان من موضوعهما في الإمام الحاكم ومستدركه، ويفترقان في كون هذا البحث ركز في منهج الذهبي في تلخيص "المستدرك" وتصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي، وأما الباحث قام بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك.

---

[١٧] أنس الجاد، " مدى تساهل الحاكم دارسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع"، Journal of Oriental Scientific Research ، ج. ١٠، ع. ٤، (٢٠١٨).

[١٨] الدايني، عزيز محمد رشيد، "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي"، (رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية ببغداد)، ٢٠٠٦.

رابعا، عبد ربه سلمان أبو صعيليك الذي كتب بحثا بعنوان " الرواة الذين جرحهم الحاكم جرحاً شديداً وروى لهم في المستدرك" لعام ٢٠١٩[١٩]. ويتشابه البحثان من موضوعهما في الإمام الحاكم ومستدركه، ويختلفان أن هذا البحث يتكلم في الرواة الذين جرحهم الحاكم جرحا شديدا وروى لهم في المستدرك من غير تخريج الأحاديث، وأما الباحث سيقوم بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك.

خامسا، عاطف محمد ابو العباس مصطفى الذي كتب بحثا بعنوان " دراسة وتحقيق من كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم ابى عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ" من أول كتاب الجهاد الى آخر كتاب المكاتب" لعام ٢٠٠١ [٢٠]، يتشابه البحثان من موضوعهما في الإمام الحاكم ومستدركه، ويختلفان أن هذا البحث تخريج للأحاديث من أول كتاب الجهاد إلى آخر كتاب المكاتب، وأما الباحث سيقوم بتخريج أحاديث رقم ٩٢٤-٩٢٨ في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك.

سادسا، نور خالص بن كوردیان وعائشة بنت رحمة اللذان كتبا بحثا بعنوان "مفهوم قول الحاكم :"صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني وتطبيقه على بعض

---

[١٩] عبد ربه سلمان أبو صعيليك، " الرواة الذين جرحهم الحاكم جرحاً شديداً وروى لهم في المستدرك دراسة استقرائية نقدية "، مجلة العلوم الشريعة، كلية الشريعة جامعة الأردنية، ج. ٣، ع. ٥٢، (٢٠٢٠).

[٢٠] عاطف محمد ابو العباس مصطفى ، دراسة وتحقيق من كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم ابى عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥هـ"من اول كتاب الجهاد الى آخر كتاب المكاتب "،(رسالة الماجستير، لجامعة الأزهر)، ٢٠٠١.

الأحاديث التي حكم عليها الحاكم به في كتاب الإيمان من كتاب المستدرك (من حديث رقم ١٧ إلى حديث رقم ٢١٣)"، لعام ٢٠١٩[٢١]، ويتشابه البحثان في موضوعهما عن الإمام الحاكم ومستدركه ، ويفترقان في كون هذا البحث يحقق ويطبق مفهوم قول الإمام الحاكم في صحيح على شرط الشيخين في كتاب الإيمان من حديث رقم ١٧ إلى ٢١٣، وأما الباحث سيقوم بتخريج أحاديث رقم ٩٢٤-٩٢٨ في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك.

سابعا، تخريج أحاديث "المستدرك" لأبي عبد الله الحاكم، وهو مشروع بحث علمي، يقوم من عدد من الباحثين والباحثات من طلاب قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، الذين قاموا بتخريج أحاديث الكتاب لاستيفاء متطلبات التخرج وقد أنجز في هذا المشروع أكثر من أربعين طالبا وطالبة، منهم:

الرقم	الاسم	رقم الحديث	النتيجة
١	فجر الفطرة	٤١٧-٤٢٢	٦ ضعيف،

[٢١] نور خالص بن كورديان وعائشة بنت رحمة، " مفهوم قول الحاكم :"صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني وتطبيقه على بعض الأحاديث التي حكم عليها الحاكم به في كتاب الإيمان من كتاب المستدرك (من حديث رقم ١٧ إلى حديث رقم ٢١٣)، Al-Majaalis Jurnal Dirasat Islamiyah، ج. ٨، ع. ١، (٢٠٢٠).

			٦ حسن، ٦ صحيح
٢	سوجبتو	١٦٦-١٨٨	٢ صحيح ٢ حسن ٢ ضعيف
٣	أرنا الفردوس	١٧٩-١٨٥	٣ صحيح ٣ ضعيف
٤	في صور فتحان مدني	٨٢٠-٨٣٣	٢ صحيح ١١ حسن

ويقع نصيب الباحث في هذا المشروع بهذا العنوان برقم ١٠٦، ولم يزل عدد من الطلاب والطالبات في أثناء العمل.

الفصل الخامس: الإطار النظري

للوصول إلى أهداف البحث استخدم الباحث القواعد والضوابط في النقد عند المحدثين، وهي:

١. جمع طرق الحديث

فالحديث لم يتبين درجته صحة وضعفا إذا لم تجمع طرقه، فقد قال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه"[٢٢]. سيتم هذه الخطوة بالاستفادة من كتب الحديث المسندة، وكتب الأطراف، والمعاجم، والمسانيد، والتخاريج وغيرها من الكتب. ومن الأجهزة والبرامج الرقمية الخادمة لمثل هذا الفن كالمكتبة الشاملة، وجامع خادم الحرمين الشريفين، وجوامع الكلم.

٢. دراسة أسانيد الحديث

فقد روى الإمام مسلم بسنده إلى عبد الله بن المبارك، أنه قال: "الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٢٣]، فدراسة إسناد الحديث هي الغاية في تخريج الحديث. وسيتم هذا الخطوة بالاستفادة والاعتماد إلى كتب الرجال، والتراجم، والعلل، والجرح والتعديل.

٣. دراسة فقه الحديث

سيتم هذه الخطوة بالاستفادة إلى كتب الشروح، والمعاجم، والغرائب، وغيرها.

---

[٢٢] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدري الراوي في شرح تقريب النووي تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، (دار طيبة، ١٤٣١هـ)، ج. ١، ص. ٢٩٦.

[٢٣] مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم تحقيق فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٤هـ)، ج. ١، ص. ١٥.

الفصل السادس: منهج البحث

١. نوع البحث

يعد هذا البحث بحث مكتبي بحيث إن الباحث قام بمطالعة الكتب، والبحوث المتعلقة الموضوع.

٢. منهج جمع البيانات

سيستخدم الباحث المنهج الكيفي في جمع البينات والمعلومات المتعلقة بالموضوع من المصدرين:

١. المصدر الرئيس أو الأصلي،

٢.المصدر الثانوي أو الفرعي

فالأول هو الكتب الأصلية أو الرئيسة التي جمعت الأحاديث فيها بأسانيدها ومتونها، وهي كتب المسانيد والجوامع والصحاح والسنن وغير ذلك، سواء كانت مطبوعة أو رقمية باستخدام المكتبة الشاملة وغيرها.

والثاني هو الكتب الفرعية التي تكشف لنا مواضع الحديث في الكتب الأصيلة ككتب الأطراف والتخريج والأبواب المفهرسة وغير ذلك، سواء كانت مطبوعة أو رقمية باستخدام المكتبة الشاملة وغيرها.

٣. منهج تحليل البحث

سيسير عليه الباحث في تحليل البحث المنهج الكيفي الوصفي، وذلك بجمع طرق الأحاديث وتخريجها.

٤. منهج عرض البحث

المنهج الذي سيسير الباحث عليه في عرض البحث كما يلي:

١. جمع طرق الحديث، وذلك يكون ب:

أ. ذكر من أخرج هذا الحديث من أصحاب كتب الحديث حسب أهمية المصدر، فيقدّم الكتب الستة على غيرها، ثم بعد ذلك يكون الترتيب على حسب وفيات المؤلفين. وإذا كان للحديث طرق تتلقي على راو معين (مدار الإسناد)، فلا بد من ذكر الرواة على هذا الراوي المدار.

ب. سرد ما بعده من الطرق بالاقتصار على ملتقى الطرق دون ذكر الألفاظ إلا إذا وردت زيادة عما قبلها وتؤثر في المعنى فيكتب لفظ زائد.

ج. رسم شجرة الأسانيد من خلال الطرق المجموعة مع تمييز الرواة ثقاتهم من ضعافهم بالألوان.

د. الاكتفاء بعزو الحديث إلى الشيخين أو أحدهما إذا كان في الصحيحين أو أحدهما بدون ذكر طرق أخرى.

هـ. تذييل البحث بالفهارس العلمية التي تعين الوقوف على المعلومات فيه.

و. الاعتماد على نسخة دار التأصيل في ذكر الأحاديث.

٢. دراسة الأسانيد والحكم عليه، وهي تكون ب:

أ. الكلام على الرواة جرحا وتعديلا بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، والتركيز يكون فيمن له تأثير في صحة الحديث وضعفه، والأهم في ذلك مدار الإسناد ومن فوقه ومن دونه على حسب الحاجة. وإن كان الراوي متفقا على توثيقه أو تضعيفه فيكتفي الباحث بقول الحافظ ابن حجر في "التقريب" إذا كان مترجما في "التقريب"، وإن كان الراوي ممن اختلف في توثيقه أو تضعيفه فينقل كلام الأئمة على هذا الراوي ويرجح بين تلك الأقوال.

ب. ذكر الخلاف في أسانيد الحديث إن وُجد مع الترجيح.

ج. الحكم على الحديث صحةً وضعفاً مع ذكر العلة في التضعيف بقواعد مصطلح الحديث مع العناية بذكر أحكام المحدثين على الحديث كأحكام الترمذي وغيره.

د. مراجعة كتب العلل إذا كان الحديث معللا كأن يروى مرفوعا وموقوفا ونحو ذلك مع نقل ترجيح الأئمة له.

هـ. البحث عن الشواهد المقوية للحديث إذا كان ضعيفا إن وجدت.

٣. دراسة فقه الحديث بذكر معاني الغريب في الحديث وذكر شيء من فوائد الحديث.

الفصل السابع: خطة البحث

يشمل البحث أربعة أبواب، وتفاصيلها ما يلي:

الباب الأول: المقدمة، وفيها سبعة فصول:

الفصل الأول: خلفية البحث.

الفصل الثاني: تحديد المسائل.

الفصل الثالث: أهداف البحث.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة.

الفصل الخامس: الإطار النظري.

الفصل السادس: منهج البحث.

الفصل السابع: خطة البحث.

الباب الثاني: المدخل إلى موضوع البحث، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحاكم، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته العلمية.

المبحث الثالث: بعض شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: عقيدته.

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب "المستدرك على الصحيحين"، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه وسبب تأليفه.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: عناية العلماء بالكتاب.

المبحث الخامس: ثناء العلماء على الكتاب.

الفصل الثالث: بيان شروط الشيخين في صحيحيهما وشروط الحاكم في كتابه، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: شرط الشيخين في الرواة.

المبحث الثاني: شرطهما في الإسناد المعنعن.

المبحث الثالث: شرط الحاكم في تصحيح الأحاديث.

الباب الثالث: تخريج أحاديث "المستدرك للحاكم رقم(٩٢٤-٩٢٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حديث ابن عمر رقم ٩٢٤ (تَبْسُطْ ذِرَاعَيْكَ وَادْعَمْ عَلَى رَاحَتَيْكَ...الحديث). وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع الطرق.

المبحث الثاني: شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده.

الفصل الثاني: حديث البراء بن عازب رقم ٩٢٥ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا صَلَّى جَخَّ»). وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع الطرق.

المبحث الثاني: شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده.

الفصل الثالث: حديث ابن عباس رقم ٩٢٦ (أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَلْفِهِ «فَرَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ وَهُوَ مُجَخٍّ وَخَرَّجَ يَدَيْهِ»). وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع الطرق.

المبحث الثاني: شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده.

الباب الرابع: الخاتمة. وفيها ثلاث نقاط:

١. نتائج البحث.

٢. التوصية.

٣. الفهارس.